تاريخ الانقلابات العسكرية في النيجر.. الأسباب والدوافع

إعداد إدارة البحوث والدراسات بمركز سيف بن هلال.

تاريخ الانقلابات العسكرية في النيجر:

النيجر دولة تميزت بأنها من أكثر دول العالم شهودًا للعديد من الانقلابات في زمن قليل؛ فمنذ استقلالها عن الاحتلال الفرنسي في مطلع ستينيات القرن الماضي وخلال أقل من نصف قرن من الزمان، شهدت النيجر حوالي ثمانية انقلابات نجح معظمها في الاستيلاء على الحكم. وتمتاز هذه الانقلابات بأنها تأثرت بالتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد على مر السنين.

سنستعرض بعضًا من الانقلابات العسكرية الرئيسية في تاريخ النيجر.

انقلابات منذ العقد الثاني من الاستقلال:

انقلاب 1974:

لم تمر 15 عامًا من الزمان على الاستقلال حتى استيقظ النيجر على انقلاب عسكري، ففي صباح 14 إبريل 1974 أطاح الجيش بقيادة المقدم سيني كونتشي بالحكومة التي ظلت تتولى السلطة منذ إعلان الاستقلال، برئاسة حماني ديوري، وشهدت الفترة من 1963 إلى 1974 حوالي 25 انقلابًا ناجحًا، فيما فشلت عشرات المحاولات الانقلابية.

ويُعزى هذا الانقلاب في هذا الوقت المبكر من الاستقلال والانقلابات العديدة التي تلته إلى عدة أسباب، لعل أهمها: الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها الدولة الوطنية بعد خروج الاستعمار الفرنسي؛ بسبب اعتماد الدولة على القطاع الزراعي الذي يعاني الكثير من الأزمات بسبب طبيعة الأراضي والأحوال المناخية الصعبة للمنطقة، والعامل الثاني يتمثل في استمرار الأزمات السياسية التي عرفتها البلاد من قبل الاستقلال، فقد كان نظام حماني ديوري نظامًا ضعيفًا غير قادر على تحمل أعباء المرحلة، وقد يكون العامل الثالث هو الأهم وهو فساد النخبة الحاكمة وارتباطها بالمستعمر السابق، الأمر الذي أثار حفيظة القُوى الشعبية والقوات المسلحة للدولة، خاصة مع كثرة تدخل فرنسا في العديد من أمور الحياة الاقتصادية والسياسية في النيجر؛ وذلك بسبب السياسة التي انتهجتها فرنسا لضمان استمرار تأثيرها على صياغة الجوانب الاقتصادية والمالية والاستثمارية وحتى السياسية، مع توافق السلطة الحاكمة آنذاك لتلك السياسات وعدم مقاومة التدخل الفرنسي، ويبدو أن هناك عاملاً آخر ذكره الباحثون– وهو ما أطلق عليه (عامل العدوى)– وهو تأثر الدول الإفريقية ببعضها البعض نظرًا للتقارب والارتباطات الدينية والعرقية، في محاولة لاستنساخ التجارب المشابهة في الدول المجاورة؛ إذ وقع أكثر من 25 انقلابًا عسكريًا ناجحًا في الدول المجاورة منذ عام 1963 وحتى تاريخ الانقلاب المذكور، أطاح بسلطات مدنية وأقام حكمًا عسكريًا، ناهيك عن أكثر من عشر محاولات أخرى باءت بالفشل.

وساد استقرار نسبي على البلاد بعد ذلك؛ ليس لوجود حياة مستقرة أو ديمقراطية أو تحسن أوضاع اقتصادية أو اجتماعية، وإنما لقدرة القوة العسكرية على إحكام السيطرة وفرض إرادتهم في معظم الأحيان، وعادت الحياة السياسية المدنية ذات الطابع التعددي بإجراءات ديمقراطية نسبيًا ولكن مع سيطرة السلطة العسكرية عليها دائمًا، وامتدت تلك الفترة حتى نهاية حكم الرئيس ماهمان عثمان الذي أطاح به وبرئيس وزرائه حماة أمادو ضباط الجيش في يناير 1996، وتولى السلطة الكولونيل إبراهيم باري كرئيس للبلاد تحت ذريعة أن "المأزق السياسي يؤدي إلى إصلاح اقتصادي"، فتولى رئاسة البلاد قائلاً بأن "الغرض من الانقلاب هو السماح ببداية جديدة وليس للقضاء على التعددية الديموقراطية"، كان ذلك أول انقلاب عسكري يطيح بأول رئيس منتخب للبلاد.

انقلاب 1999 والطابع الدموي:

هو الانقلاب الثالث في تاريخ النيجر، ويوصف بالانقلاب الدامي؛ فقد قام مقاتلون منشقون بقتل الرئيس إبراهيم باري مناصرة في إبريل عام 1999 بعد إطاحته بسلفه (ماهمان عثمان) الذي كان أول رئيس منتخب ديموقراطيًا في تاريخ النيجر بعد ثلاثة أعوام قضاها في الحكم، وبمساعدة بعض قوات الجيش النيجري تم تنصيب داودا مالام وانكي رئيسًا للبلاد.

انقلاب 2010 والعودة إلى الديموقراطية:

خالف هذا الانقلاب الطابع المعتاد والشكل المألوف للانقلابات العسكرية، فقد نشأ هذا الانقلاب الرابع بتكوين خلية سرية تحت مسمى المجلس الأعلى لاستعادة الديمقراطية (CSDR) مكونة من عدد من قادة الجيش، وكانت الدولة آنذك تموج باحتقان سياسي إثر قيام الرئيس تانجي مامادو بحل البرلمان في 2009 وقيامه بتعديل الدستور ليتمكن من حكم البلاد لفترة رئاسية ثالثة، وقد عملت تلك المجموعة بشكل سري حتى 18 فبراير 2010، وانتهت تلك السرية بمهاجمة الجنرال سالوجيبو القصر الرئاسي بقوة مسلحة، وبعد اشتباكات دامية بالأسلحة النارية تمكنت تلك القوات من اعتقال الرئيس تانجي مامادو ووزرائه وحل جميع أجهزة الدولة وتعليق الدستور، ووعدت الحكومة العسكرية الشعب بأنها ستجعل من الدولة نموذجًا للديمقراطية.

الانقلاب الحالي 2023:

بدأت شرارة الخلاف مع الرئيس محمد بازوم منذ توليه منصبه الرئاسي عام 2021 بنزعة عرقية قبلية؛ إذ إنه ينتمي إلى الأقلية العربية التي لا تتعدى نسبتها بين الأعراق النيجرية 1.5%، وباقي الأعراق– وهي تمثل السواد الأعظم من الشعب– تنتمي إلى أعراق قبلية إفريقية غير عربية، فظهرت النزعة العرقية القبلية، بل تجاوز الأمر ذلك إذ اتهمه البعض بأنه زور جنسيته وأنه ليس نيجري الجنسية في الأصل، فطفا شعور بأنهم يحكمهم شخص دخيل ليس من وطنهم بالأصل.

واتهمه معارضوه بتزوير العملية الانتخابية من خلال سرقة صناديق الاقتراع وتغيير محتواها وتهديد الناخبين.

هذا على مستوى شخصه، أضف إلى ذلك على المستوى الوطني أنه قد اتُّهم برمي بلاده في أحضان فرنسا؛ وذلك لأنه قام على تمتين التحالفات الأجنبية؛ إذ يُعدّونه رجل فرنسا الأول في غربي إفريقيا.

لا ننسى ما لدى الشعب من غضاضة في علاقة بازوم بقائد قوت الدعم السريع في السودان محمد حمدان دقلو (حميدتي) واستغلاله

لأمواله في حملته الانتخابية، بتقديم الأخير الدعم لبازوم لصلة القرابة بينهما فهما ابنا عمومة؛ لذا فقد دعاه لحفل التنصيب ولم يدع البرهان.

أما عن الأسباب الداخلية للانقلاب، فقد تناقلت بعض الأنباء نية الرئيس بازوم عزل قائد الحرس الرئاسي الجنرال عمر تشياني عن منصبه، ويُعزى ذلك إلى الخلافات الواقعة بينهما حول التعيينات في الحرس الرئاسي وبعض المؤسسات الأمنية.

وما أثير أيضًا عن رغبة الرئيس بازوم الاستغناء عن بعض المسؤلين ببعض المؤسسات الحيوية لتنامي صراعات النفوذ بالدولة، ومن تلك المؤسسات الجيش، وكذا التخلص من الموالين للرئيس السابق محمد إيسوفو.

هذا بالإضافة إلى الأسباب السابقة من حالة اقتصادية خانقة، وفساد مؤسسات الدولة وعدم الحوكمة، إلى تغول لبعض السلطات الداخلية بالدولة وأهمها السلطة العسكرية، والخلافات الإثنية، والتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية من دول الجوار والجماعات المسلحة وجماعات التهريب.

وقائع الانقلاب:

في 26 يوليو 2023، قام قائد الحرس الرئاسي الجنرال عبد الرحمن تشياني باحتجاز الرئيس محمد بازوم وأعلن نفسه قائدًا للمجلس العسكري الجديد، وأغلقت قوات الحرس الرئاسي حدود البلاد، وعلقت مؤسسات الدولة، وأعلنت حظر التجوال، وأغلق الحرس الرئاسي كذلك مداخل الوزارات.

اعتراف الجيش بالمجلس العسكري:

في 27 يوليو أصدر الجيش بيانًا موقعًا من رئيس أركان الجيش الجنرال عبدو صديقو عيسى يعلن فيه دعمه لتشياني مع المحافظة على سلامة بازوم وعدم جر البلاد إلى ما أسماه بحمام دم، وأعلن اللواء عبد الرحمن تشياني نفسه رئيسًا لما أسماه بالمجلس الوطني لحماية الوطن في خطاب على قناة تيلي الساحل. وقال إن الانقلاب جاء لتجنب "الزوال التدريجي والحتمي" للبلاد.

أهم الأسباب والدوافع للانقلابات:

تُعد الأسباب والدوافع المحتملة للانقلاب المذكور متعددة ومعقدة، ومن المهم أن ننوه إلى أن التحليل الشامل للأحداث يتطلب وقتًا أطول ودراسات معمقة. ومع ذلك، يمكن تحديد بعض العوامل التي قد تكون لها تأثير في هذا السياق.

الوضع السياسي المتدهور وعدم الاستقرار:

شهد النيجر اضطرابات سياسية متكررة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك انتخابات رئاسية مثيرة للجدل وتحديات للسلطة الشرعية. قد تكون الانتخابات المتنازع عليها وعدم الثقة في النظام السياسي القائم أحد العوامل التي دفعت ببعض العناصر العسكرية إلى اتخاذ إجراءات قوية.

الفساد وضعف الحوكمة:

يعاني النيجر من مشكلة الفساد وضعف الحوكمة، وهو أمر يؤثر سلبًا على الاقتصاد والتنمية وحياة المواطنين. قد تكون الرغبة في مكافحة الفساد وتحسين الحوكمة قد دفعت ببعض العناصر العسكرية إلى التدخل بشكل مباشر في الشؤون السياسية.

التحديات الأمنية:

تواجه النيجر تحديات أمنية كبيرة، بما في ذلك هجمات من جماعات متطرفة ونزاعات حدودية وتهريب المخدرات وتهديدات من الجماعات المسلحة. قد يكون العسكريون يرون أنهم القادرون على توفير الأمن والاستقرار بشكل أفضل عن طريق السيطرة المباشرة على السلطة.

الأوضاع الاقتصادية الصعبة:

تعاني النيجر من تحديات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك الفقر المدقع وارتفاع معدلات البطالة ونقص الخدمات الأساسية. قد تكون هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة أحد الدوافع التي دفعت العسكريين إلى الانقلاب لتحقيق تغييرات جذرية في النظام الحاكم.

تعزيز النفوذ العسكري:

كان العسكريون في النيجر يمتلكون نفوذًا كبيرًا؛ مما جعل البعض يستغلون هذا النفوذ لتنفيذ الانقلابات وتحقيق أهدافهم السياسية والشخصية.